التقاريـــــر

تعزيز علاقات الاتحاد الأوروبي مع العالم العربي من المنظور الأوربى

إعداد: أحمد صلاح
مستشار إعلامى سابق بالهيئة العامة للاستعلامات

تتمتع علاقات العالم العربي مع الاتحاد الأوروبي بخصوصية فريدة فهي علاقات متعددة الجوانب والأبعاد، تتنوع بين علاقات تجارية وثقافية وسياسية واقتصاديـــة وتمتد جذورها في عمق التاريخ كونهما جارين يقعان على ضفتي البحر الأبيـــض المتوسط الذي يفصل بينهما ويجمعهما في آن واحد، وقد شهدت هذه العـــلاقـــات فترات من التوافق كما مرت بفترات صعبة.

وبما أن الطرفين يرتبطان بمجموعة واسعة من المصالح المشتركـــة، فـــمـــن البديهي أن تعزيز العلاقات بينهما في جميع المجالات يمثل أولوية لكل من الاتحـــاد الأوروبي والعالم العربي. ومن المعروف أن العالم العربي يمد أوروبـــا بـــمـــوارد الطاقة، بينما تقوم أوروبا بدور هام في تلبية الاحتياجات العربية للمشاريع التنموية هذا بالإضافة الى بعض المنتجات أوروبية الصنع.

لمحة تاريخية:

مرت العلاقات بين الجانبين العربى والأوروبى منذ سبعينيات القرن المـــاضـــي بمراحل عدة بدأت بإطلاق ما يسمى بـــ " الحوار العربي الأوروبي " الذي انطلق إثر الأزمة البترولية الأولى. وبعد نحو عقدين من بدء هذا، انطلقت الشراكة الأوروبية المتوسطية " يوروميد " أو ما يسمى بـــ "عملية برشلونة" في نوفمبر ١٩٩٥ بهدف

تعزيز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان التي تقع حول البحرالمتوسط في المشرق والمغرب العربي أي الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، والأراضي الفلسطينية المحتلة وسوريا وتونس، من خلال زيادة وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، كما تضمنت تقديم مستويات كبيرة من المساعدة التقنية والمالية من الاتحاد الأوروبي للمساهمة في تنفيذ برامج التحديث والتصنيع في مجموعة واسعة من القطاعات الاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك الصناعة والزراعة والتجارة الخارجية والمساعدة المالية والتقنية، والنقل، والبيئة، والاتصالات، والتعاون العلمي وقضايا غسل الأموال. وتم إنشاء مؤسسات لتأطير العلاقات العربية الأوروبية وتحسين مستوى التنسيق فيما يتعلق بالمسائل ذات الأهمية السياسية والاقتصادية والبيئية للطرفين، كما وضع الاتحاد الأوروبي آليات خاصة لتمويل المشاريع في البلدان المعنية، للوصول إلى الهدف النهائي المتمثل بإنشاء المنطقة الأوروبية العربية للتجارة الحرة بحلول عام ٢٠١٠ من خلال سلسلة من اتفاقيات الشراكة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وبعض هذه الدول، حلت محل اتفاقيات التعاون المبرمة في سبعينيات القرن الماضي.

تلقت عملية برشلونة دفعة جديدة سنة ٢٠٠٤ بإطلاق سياسة الجوار الأوروبية، التي تهدف إلى الحد من الفجوة بين الاتحاد الأوروبي بعد توسيعه وبين الدول المجاورة له، ولإيجاد فضاء ينعم بالرخاء والاستقرار والأمان لجميع الأطراف. وقدمت سياسة الجوار الأوروبية تكاملاً اقتصادياً وعلاقات سياسية أكثر عمقاً. وهي تخص الدول المجاورة للاتحاد براً وبحراً ودول أخرى: الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأردن، أرمينيا، أذربيجان، إسرائيل، أوكرانيا، تونس، الجزائر، جورجيا، روسيا البيضاء، سورية، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، مولدافيا. ومع الدخول في هذه المرحلة تحولت عملية برشلونة إلى منتدى للحوار والتعاون متعدد الأطراف بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين. وفي عام ٢٠٠٨، وبعد فشل عملية برشلونة في إنشاء المنطقة الأوروبية، العربية للتجارة الحرة، وخلال قمة باريس

حول المتوسط التي عقدت في يوليو ٢٠٠٨، ثم اجتماع وزراء الخارجية الأوروبيين والمتوسطيين الذي عقد في مرسيليا في نوفمبر ٢٠٠٨، ثم إطلاق برنامج الشراكة الجديد: الاتحاد من أجل المتوسط الذي تمت تحت مظلته إعادة إطلاق اتفاقيات التعاون، ويهدف إلى تفعيل سياسة الجوار وهو يجمع حاليا ٢٧ دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، و١٦ شريكاً من منطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط.

ومع حلول عام ٢٠١١ وفي ضوء الظروف التي مرت وتمر بها بعض البلدان العربية، أصبح دعم الاتحاد الأوروبي يرتكزعلى ٣ أسس: هي الجانب المالي، والأسواق والتنقل.

كان الاتحاد الأوروبي يهدف بشكل رئيسي من وراء عملية برشلونة وغيرها إلى الحد من الهجرة القادمة من هذه البلدان. حيث أن اتفاقيات التعاون بين الاتحاد الأوروبي والبلدان العربية لم تعط الأولوية لاحتياجات وتطلعات الشعب العربي، ولكنها ركزت أكثر على رغبة الاتحاد الأوروبي في جعل منطقة البحر المتوسط منطقة مستقرة من جهة، وتلبية حاجة بعض الدول العربية فى الحصول على التمويل من جهة أخرى.

تتعلق الاتفاقيات السابقة بتجارة السلع، وهناك مفاوضات مستمرة حول تجارة السلع الزراعية، وتحرير تجارة الخدمات والتدفقات الاستثمارية (التي ما تزال ضئيلة بين الطرفين)، وإنشاء منطقة تجارة حرة. ومن الجدير بالذكر أنه في إطار مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠، أوصت المفوضية الأوروبية بالتبرع بأكثر من ١٨,١ مليار يورو لدعم دول الجوار الشريكة الـ ١٦ في الشرق والجنوب، وبهذا يزداد الدعم المالي الذي تم تخصيصه خلال فترة ٢٠٠٧ -٢٠١٣ بنسبة ٤٠٪.(١)

العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي

يصنف البنك الدولي الدول الأعضاء في مجلس التعاون في عداد الاقتصادات

ذات الدخل المرتفع لذلك فهي لا تحظى بميزة الوصول التفضيلي إلى أسواق الاتحاد الأوروبي تحت نظام الاتحاد الأوروبي المعمم للأفضليات .(GSP)، قد تم اتخاذ خطوات لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الطرفين من خلال التوقيع على اتفاقية التعاون عام ١٩٨٨، ودخل الجانبان في مفاوضات بشأن اتفاقية تجارة حرة تسعى إلى التحرير التدريجي والمتبادل للتجارة في السلع والخدمات، وتهدف إلى ضمان مستوى مماثل من فرص الوصول إلى الأسواق كما تغطي جملة من الأمور مثل قواعد وضوابط حقوق الملكية الفكرية، وقواعد المنشأ، وحقوق الإنسان، والإرهاب. وبعد بداية بطيئة عام ١٩٩٠، استؤنفت المفاوضات عام ٢٠٠٢، ولم يتم الوصول إلى اتفاق نهائي حتى يومنا هذا. ومنذ عام ٢٠٠٧ أصبحت أداة التمويل للتعاون مع البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان الصناعية والأقاليم الأخرى (ICI) إطارا لأنشطة التعاون المالي بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة الخليج.

والإطار الحالي للتعاون الاقتصادي والسياسي هو اتفاق عام ١٩٨٨ للتعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي الذي يسعى إلى تحسين العلاقات التجارية والاستقرار في منطقة استراتيجية بالنسبة لأوروبا. وقد نص الاتفاق على تأسيس المجلس المشترك واللجنة المشتركة للتعاون اللذين يجتمعان سنويا. وخلال اجتماع عام ٢٠١٠ تم اعتماد برنامج العمل بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي لسنوات ٢٠١٠-٢٠١٣.(٣)

التبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون

بلغ إجمالي التجارة في السلع بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٣ حوالي ١٥٢ مليار يورو (أي زيادة كبيرة جداً بعد أن بلغ ١٠٠,٦ مليار يورو عام ٢٠١٠). تمثل دول مجلس التعاون الخليجي ما نسبته ٤,٤٪ من إجمالي التجارة في الاتحاد الأوروبي، وهي سوق كبير لصادرات الاتحاد الأوروبي (٥,٥٪). وقد كان الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لدول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠١٢ بما نسبته ١٢,٨٪ من تجارتها الإجمالية.

وخلال الفترة من ٢٠٠٨ الى٢٠١٣ نمت التبادلات التجارية بين الطرفين بنسبة ٥,٨٪ وسطيا، وقد انخفضت بنسبة ٢٥,٢٪ عام ٢٠٠٩ ثم انتعشت عام ٢٠١٠ ثم أخذت تنمو باطراد (+ ٥١,٠٪ في ٣ سنوات). وتألفت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى منطقة الخليج العربي عام ٢٠١٣ بشكل رئيسي من المنتجات المصنعة ٧٨٪ (بينها نسبة ٤٤,٦٪ من الآلات ومعدات النقل ونسبة ١١% من المواد الكيميائية)، والزراعية والمواد الخام بنسبة ٨,٧٪، في حين تكونت واردات الاتحاد الأوروبي من منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل رئيسي من المحروقات ومنتجات التعدين (٧٨,٢٪) والمنتجات الكيميائية١٠,١٪

التبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والعالم العربي

إذا كان توافر المواد الأولية وانخفاض أجور اليد العاملة العربية يساعدان على تطوير العلاقات التجارية والاستثمارية بين الطرفين، فإن عدم توفر هيكل إنتاجي عربي تنافسي وفعال وعدم تنوع الصادرات العربية يشكل عائقا في وجه الصادرات العربية إلى أوروبا، كما أن التطورات السياسية والاجتماعية التي يمر بها العالم العربي منذ انطلاق ما سمي بالربيع العربي أدت إلى تقلص المبادلات التجارية والتدفقات الاستثمارية بين الطرفين. وقد عززت الاتفاقات التي عقدت بين الاتحاد الأوروبي وبعض البلاد العربية من مستويات التبادل التجاري بين الجانبين.

ووفقاً لاحصائيات ٢٠١٣ الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للبلدان العربية، في حين يمثل نصيب العالم العربي حوالي ١٠% من التبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي. وتأتي المملكة العربية السعودية والجزائر والإمارات العربية المتحدة في مقدمة شركاء الاتحاد الأوروبي التجاريين بين البلدان العربية حيث يستأثرون بنسبة ١,٩%، و١,٦%، على التوالي من مجمل التبادلات التجارية للاتحاد. ومن الجدير بالذكر أن البلاد العربية بأجمعها جاءت عام ٢٠١٣ في المرتبة الثانية كسوق للصادرات الأوروبية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وفي المرتبة الرابعة كمصدر للاتحاد الأوروبي بعد الصين وروسيا والولايات المتحدة.

ومن الملاحظ تراجع الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي من ١٦٨١٥٠ مليون يورو عام ٢٠١٢ إلى ١٥٠٩٢٧ مليون يورو عام ٢٠١٣، في حين أو الواردات العربية ازدادت من ١٧٣٩٢٧ مليون يورو إلى ١٩٠١٣٦ مليون يورو في نفس الفترة.(٢)

البروتوكولات المبرمة بين الجانبين:

وقعت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موجريني خطاب التزام مع الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي. خلال زيارتها للقاهرة في ٣نوفمبر ٢٠١٥.

ويمثل هذا التوقيع انطلاقا للمرحلة الثانية من المشروع الذي يهدف إلى تعزيز القدرات في أمانة جامعة الدول العربية والدول الأعضاء بها في مجال الإنذار المبكر والاستجابة الفعّالة للأزمات والصراعات الإقليمية الوشيكة وأوضاع مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات.

ويعد المشروع استكمالا للمرحلة الأولى من المشروع الرائد بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي في مجال الإنذار المبكر وإدارة الأزمات، الذي جرى تنفيذه في الفترة ما بين ٢٠١١ و٢٠١٤، ونتج عنه من بين عدة انجازات أخرى، لإنشاء غرفة الأزمات بجامعة الدول العربية في القاهرة.

ويشارك الاتحاد الأوروبي في تمويل المشروع بمبلغ ٢,٥ مليون يورو بالإضافة إلى مساهمة جامعة الدول العربية "الدول الأعضاء"، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي سيقوم بتنفيذه.

وتمثل المرحلة الثانية من المشروع، تطوير وتعزيز قدرات جامعة الدول العربية والدول الأعضاء بها في مجال الإنذار المبكر والاستجابة الفعّالة لمختلف أنواع الأزمات، والصراعات، وأوضاع ما بعد انتهاء الصراعات التي تؤثر على المنطقة بأسرها.

تستهدف هذه المرحلة، وفقا لمضمون البروتوكول ، تعزيز القدرات الفنية والمؤسسية الخاصة بأمانة جامعة الدول العربية والدول الأعضاء بها في مجال إدارة الأزمات، وإنشاء مبادرة قدرات الاستجابة للأزمات (CRCI) داخل جامعة الدول العربية في إطار الشراكة مع الكيانات الوطنية المعنية بالاستجابة للأزمات في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية، والتي من شأنها تيسير التعاون الوثيق فيما بينهم.

ومن المقرر أن يعمل البروتوكول على إنشاء شبكة من المحللين والممارسين المدربين على نحو جيد في مجال الإنذار المبكر والاستجابة للأزمات من منظمات جامعة الدول العربية والدول الأعضاء تكون متاحة لتقديم تدريب للآخرين، إضافة إلى تعميق الحوار السياسي وتنسيق السياسات بين أمانة جامعة الدول العربية، والدول الأعضاء بها، والاتحاد الأوروبي وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية.

ويعتبر المشروع جزءاً من إطار أوسع نطاقا لزيادة تعزيز العلاقات بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، ممثلاً في الحوار الاستراتيجي بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، بل يهدف إلى زيادة التعاون والتنسيق من أجل مواجهة التحديات السياسية، والاقتصادية والأمنية.

الحوار الاستراتيجي بين الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي:

أحرز الحوار الاستراتيجي بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية تقدماً ملموساً ينعكس في تطوير التعاون التنفيذي العربي الأوروبي – منذ انطلاقه في نوفمبر ٢٠١٥، ولا سيما في مجالات منع نشوب الصراعات والإنذار المبكر وإدارة الأزمات، والمساعدات الإنسانية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وحظر انتشار أسلحة الدمار والتحكم في الأسلحة الجماعية، وذلك في إطار مجموعات العمل الخاصة المنوطة بمناقشة هذه المواضيع. وقد أُطلقت أيضا مجموعة عمل أخرى تتعلق بالهجرة، مما يدل على الاهتمامات الإقليمية المشتركة ومن ثم التحديات المشتركة التي يواجهها الجانبان بخصوص هذا الموضوع، ورحب

ممثلو كل من جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي باجتماع مجموعات العمل الست الذي عُقِد في إطار التعاون الاستراتيجي.

كما عقد ممثلون من الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية في القاهرة الاجتماع الخامس للجنة السياسية والأمنية في الاتحاد الأوروبي والممثلين الدائمين لجامعة الدول العربية في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦. كما عُقدت الجولة الثانية لفريق عمل التعاون الاستراتيجية على هامش الاجتماع. وقد أجرى السفراء مناقشات بناءة حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، مع التركيز بوجه خاص على التهديد الإرهابي والتطرف، ومن ثم عملية السلام في الشرق الأوسط، بالإضافة لتطورات الأوضاع فى سوريا، وليبيا، واليمن، والعراق فضلا عن مناقشة أزمات اللاجئين والهجرة. وتم الاقرار بأهمية العمل المشترك والتعاون لمعالجة التحديات المشتركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمن، كما رحب السفراء بمبدأ تعزيز الشراكة الأوروبية-العربية باعتبارها استجابة إقليمية ملائمة.

كما تم الاتفاق على العمل معاً من أجل مستقبل أفضل وأكثر أمنا للجميع، إدراكا منهم للفرص المتاحة والتحديات الماثلة بالنسبة للعلاقات العربية-الأوروبية، وقد مهدت هذه المناقشات المثمرة السبيل للاجتماع الوزاري القادم بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والذي عقد في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٦، في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة.

وفى الواقع فإن الدول العربية تشغل مساحة جغرافية شاسعة تمتد من الخليج الى المغرب العربي وتتمتع هذه المنطقة بتنوع واضح في هيكلها الاجتماعي ومصادرها الطبيعية و جغرافيتها واقتصاداتها وتشكيلها السياسي ، ولكن يمثل الميراث الثقافي والتاريخي إرثاً مشتركاً بين الاتحاد الأوروبي وأعضاء الجامعة العربية. بالإضافة الى ذلك ، فإن وجود جاليات عربية عديدة تعيش في أوروبا وتمثل هويتها واهتماماتها إنما يمثل عنصر هام في العلاقة بين أوروبا والعالم العربي. هذا بالإضافة إلى أن عدداً من الدول العربية قريب للغاية من الاتحاد

الأوروبي وتربطها به علاقات تجارية وعلاقات أخرى خاصة بالهجرة ، ولذا فإن تطور الدول العربية ورخاءها له انعكاساته الإيجابية والمباشرة تجاه الاتحاد الأوروبي.

ومن هذا المنطلق وفى ظل عدم وجود اطار موحد للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والعالم العربي ، فقد حرص الاتحاد الأوروبي على إيجاد إطار شراكة قوي وموحد مع العالم العربي وهو ما يتضح جلياً في الخطاب الرسمي لرئيس المجلس الأوروبي والمؤرخ في ٢٠٠٣/١٢/٣ والموجه الى المفوضية الأوروبية والممثل الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي مطالباً إياهم بإعداد خطة عمل مفصلة مع العالم العربي أخذاً في الاعتبار السياسات والبرامج الفاعلة وخاصة عمليات برشلونة ومبادرة " الجيران الجدد" بهدف تعزيز الشراكة الأوروعربية لترسيخ السلام والرخاء والاستقرار في المنطقة العربية. كما دعا المجلس الأوروبي في الخطاب المشار اليه الى ضرورة تعزيز التنسيق بين الأجهزة الأوروبية المختلفة لتأكيد التقارب والتماسك والتشديد على أهمية الإصلاح السياسي والاجتماعي في العالم العربي . كما حدد الخطاب محورين للعمل : تأكيد أهمية الشراكة الأوروعربية من جانب ، وبالنسبة للدول غير المشاركة في عملية برشلونة فيدعو الخطاب الى التفكير في مقترحات حول استراتيجية إقليمية لشرق أوسط موسع تضم دول مجلس التعاون الخليجي واليمن والعراق وإيران. كما اقترح الخطاب كذلك وجوب متابعة أوجه التعاون والشراكة في جميع المجالات في اطار عملية برشلونة / أوروبا الموسعة وانتهاج استراتيجية أوروبية أمنية.

بيد أن تقارير التنمية البشرية للدول العربية PNUD تلقى الضوء على التحديات التي يجابهها العالم العربي المتهم كذلك بالتأخروالتراجع على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولذلك فقد أشار تقرير البنك الدولي حول تعزيز الإدارة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الى ضعف ملحوظ في الإدارة في تلك المنطقة . ومن ثم ، فقد دعت هذه التقارير الى ضرورة الإصلاح وخلصت كذلك

إلى أنه يجب على المجتمعات العربية مراجعة هيكلها وتعزيز ادارتها على أن تكون للنظم التعليمية دور حيوي وفاعل في هذا المجال نظراً للأهمية الحيوية للتعليم في تحسين آفاق التنمية للدول العربية في عالم اليوم. وأن مفتاح تعزيز التنمية البشرية وتقديم فرص عمل جديدة يكمن في وجود نظام تعليمي جيد وتأهيل عادل لا يتجاهل المرأة حتى تتمكن هي الأخرى من استخدام قدراتها وطاقاتها في قلب المجتمعات العربية.

تعكس العلاقات بين العالم العربي والاتحاد الأوروبي تنوع الدول والمواقف وخاصة في ظل غياب إطار موحد للشراكة. واذا كان الاتحاد الأوروبي يمنح جميع الدول العربية، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، مساعدة مالية عن طريق برامج التعاون، إلا أن الاتحاد الأوروبي يُعد ايضاً برامج تعاون مع الجامعة العربية.

علاقات الاتحاد الأوروبي مع مجلس التعاون الخليجي:

تتركز هذه العلاقات في الأساس على بعض التبادلات الاقتصادية اذ يتعلق اتفاق تعاون الاتحاد الأوروبي مع المجلس بعدد من ميادين التعاون الاقتصادي ، اذ يجتمع الجانبان في اطار حوار سياسي، هذا بالإضافة إلى مفاوضات التوصل لاتفاق تبادل حر كما يجب على الطرفين العمل سويا لتجاوز العقبات والنظر الى الفائدة الناجمة عن التبادلات التجارية والاستثمارات فيما بين الجانبين .فالتحدي الأكبر لمنطقة مجلس التعاون الخليجي يكمن في ضمان وتأكيد تنمية سياسية منطقية لصالح مجتمع أكثر انفتاحاً وأكثر تنوعا اقتصادياً.

علاقات الاتحاد الأوروبي مع العراق:

بعد سقوط نظام صدام حسين ظهر تحدٍ كبير أمام المجتمع الدولي يكمن ليس فقط في إعادة الإعمار وتحديد أجندة واضحة لنقل السلطة السياسية إلى الشعب العراقي ولكن أيضاً في إنشاء كيان خاص متعدد الأوجه يتمتع بالشفافية المطلقة لتحديد مسار مساعدة المجتمع الدولي.

ومن خلال أدوات الاتحاد الأوروبي الصلبة والراسخة وخاصة عملية برشلونة ،

نجح في تعزيز علاقاته وترسيخها مع العراق ، إلا أن الواقع يؤكد على أهمية إعداد استراتيجية استقرار إقليمي في ضوء المتغيرات السياسية التي تمر بها المنطقة بما ينعكس ايجاباً على شعوبها ومن ثم على شمال المتوسط.

الأهداف:

إن الهدف الأساسي لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع العالم العربي يكمن في إحداث مزيد من الرخاء والسلام والاستقرار والمساهمة ليس فقط في الارتقاء بالعنصر البشرى وأمن المنطقة ولكن أيضا لأن هدف الاتحاد يكمن في تحقيق سياسة "الكل رابح" "WiN-WiN " ، فمشكلات الإرهاب ومشاكل المنطقة المتنوعة بين سياسية واقتصادية واجتماعية لها انعكاساتها المباشرة على أوروبا ، وهو أمر يستوجب تسوية النزاع العربي الإسرائيلي ليمثل أولوية استراتيجية للاتحاد الأوروبي.

هناك عنصر جوهري آخر يكمن في أهمية تشجيع ومساندة وتسهيل الإصلاح في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية بهدف إحداث تقدم سياسي وديمقراطي وتنمية اجتماعية واقتصادية. والثابت أن للاتحاد الأوروبي خبرة واسعة النطاق في مجال الإصلاحات، فعملية برشلونة تضم تنفيذ اتفاقيات شراكة ثنائية وتعاون إقليمي وتشجع الإصلاحات في منطقة المتوسط. كما أن التعاون في مجالات مثل العدل والداخلية والمجتمع المدني والاعلام والتبادل الحر والإدارة الرشيدة وتحرير الاقتصاد انما تمثل نماذج جيدة لبرامج اصلاح نفذها الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الأورومید. ولذا .

دور الاتحاد الأوروبي في الإصلاحات المختلفة:

انطلاقا من خبراته المتنوعة في المجالات التنموية والاقتصادية والسياسية، وفى ضوء ما لديه من أدوات فاعلة تساعد في تعظيم الاستفادة من خبراته ، فيجب ان يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور فاعل مع شركاءه المتوسطين على النحو التالي :

الإصلاحات السياسية:

يشجع الاتحاد الأوروبي ويدعم ثقافة التعددية وهى سياسة تشمل التسامح

والحريات الدينية. كما يجب على الحوار السياسي أن ويأخذ في الاعتبار الحساسيات المختلفة. وهنا فإن الاتحاد الأوروبي قد يكون بإمكانه القيام بمايلى :

- إنشاء أليات مناسبة للتشاور والتعاون تسمح بالالتزام بحوار سياسي قوى يهدف الى منع الصراعات وإدارة الأزمات ومكافحة الإرهاب وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- تأكيد مشاركة القوى السياسية والمنظمات المهنية على مستويات مختلفة للمجتمع والبحث عن شركاء للقيام بدور هام في الحوار مع المجتمع المدني بما في ذلك جميع المنظمات ذات التوجهات غير العنيفة التي تحترم قواعد الديمقراطية.
- في إطار الشراكة الأورومتوسطية، فإن إعداد مساعدة مالية ونماذج أخرى للمساعدات والخطط يجب أن تكون مرتبطة باستراتيجية " أوروبا الموسعة" هذا مع التأكيد على أهمية وجود حوار قوى ودائم مع دول الشرق الأوسط الموسع بشأن المسائل سالفة الذكر بهدف تحقيق استراتيجية استقرار أمنى.

الاصلاحات الاقتصادية:

يكمن الهدف في تحقيق إصلاحات اقتصادية على المدى الطويل في السماح للدول بالمشاركة الفاعلة في الاقتصاد العالمي وخلق فرص عمل للأجيال الجديدة، وفى هذا الشأن يمكن للاتحاد الأوروبي أن يضطلع بالاتي :

المضي قدما في تحرير التجارة في اطار الشراكة الأور ومتوسطية مع التأكيد على التحرير في مجالات الزراعة والخدمات مع تطبيق اتفاق التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.

دعم مبادرات مثل "أغادير" و"الاتحاد المغربي العربي" هذا مع النهوض بآليات تبادل حر إقليمية وتقديم روشتات معالجة للإصلاح الاقتصادي والإداري للدول العربية التي تعانى في هذه المجالات والعمل على إدماجها في محيطها.

الإصلاح الاجتماعي والحوار الثقافي:

يكمن الهدف الأساسي لهذا البعد في إعطاء دفعة جديدة للحوار بين الثقافات والديانات والحضارات ووسائل الإعلام باللجوء الى الأدوات القائمة أو المستحدثة مثل مشروع " المؤسسة الأورو متوسطية " للحوار بين الثقافات والحضارات مع الاستماع للأصوات العربية.

والشاهد أن الهجرة لأوروبا تمثل إشكالية أخرى يجب أن تسهل الحوار فالهجرات العربية تساهم وبشكل واضح في تنمية أوروبا. حال التزام الاتحاد الأوروبي وبشكل واضح في مكافحة جميع أنماط ومظاهر التمييز العنصري مع احترام كامل لحقوق المهاجرين في أوروبا وهو ما يمثل سياسة ثابتة لجميع أوروبا.

وفى هذا الصدد فإن بعض الكتابات الأوربية ترى أن على الاتحاد الأوروبي القيام بالآتي:

- وضع آلية أور وعربية للحوار بين الثقافات والحضارات ودراسة إمكانية اجراء حوار داخلي ثقافي في الشرق الأوسط الموسع اعتمادا على اطار مجلس التعاون الخليجي ، والارتقاء بالحوار الثقافي والديني بما في ذلك تبادل الخبرات والممارسات المثلى في مجال حقوق الأقليات وكذلك مكافحة العنصرية.
- حث وتشجيع مسئولي الشرق الأوسط وشمال افريقيا على العمل على استقلال وسائل الاعلام بشكل كاف والسماح بحرية التعبير وتطوير وتأهيل الصحفيين وإعادة البث باللغة العربية للصحف والبرامج الأوروبية وكذلك إعادة الطبع بالعربية للصحف الأوروبية. تشجيع عمليات الترجمة بين اللغة العربية واللغات الإقليمية الأوروبية.(٤)

وختاماً :

فيجب الاعتراف بأن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ليست على المستوى المرجو للجانبين العربي والأوروبي اذ يجب ان تشهد العلاقات الأورو عربية طفرة نوعية

من جانب وهو أمر يفرضه التاريخ وتؤكده الجغرافيا على أن تكون هذه الانطلاقة في اطار التكامل واحترام حقوق الغير وليس التبعية أو الوصاية لأن وجود منطقة عربية تتمتع برخاء واستقرار انما ينعكس إيجابا على دول الاتحاد الأوروبي لأنه لا يجب الفصل بين شطري المتوسط وهو ما تؤكده الأحداث الراهنة التي تمر بها المنطقة العربية والتي انعكست بشكل واضح على أوروبا ولعل النموذج الأوضح هنا إنما يتمثل في الهجرة غير الشرعية. كما يجب أن تكون للجوانب التنموية بين شطري المتوسط نصيب كبير في العلاقات الأور وعربية لأن تمتع المنطقة العربية بمعدلات تنموية معقولة ينعكس إيجابا على الجار الأوروبي.

المصادر:

١. خطاب المجلس الأوروبي للمفوضية الأوروبية والممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي في الرابع من ديسمبر ٢٠٠٤ .
٢. شبكة Voltaire الأوروبية.
٣. تقارير التنمية البشرية للدول العربية PNUD.
٤. الموقع الرسمي للمجلس الأوروبي.